

كي بي إم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٣٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: ٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: ٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

للمساهمين في شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق.

تقرير عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (بشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقاً لأهداف الرقابة المنصوص عليها بالمعايير.

يتضمن البيان، الموقع من جانب الرئيس التنفيذي للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٥ (ملحق رقم ١) والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إيرادات التأمين، ومصاريف التأمين، عقود إعادة التأمين، الموارد البشرية، والنقد وما يعادله، والاستثمارات المالية، ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية ومستوى الرقابة على الكيان.
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والاختلالات في الرقابة وكيفية معالجتها ووضع إجراءات لمنع الاختلالات المذكورة أو لسد فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق.

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي والمعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها وضوابط التشغيل بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقييمات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤوليتنا

مسؤوليتنا هي فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات أو الإجراءات بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمجموعة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا كذلك تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة، ونقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت، نفذت بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول هو أقل من التأكيد المطلق.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق.

مسؤوليتنا (تابع)

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للمجموعة؛
- تقييم كفاية التالي:
 - توثيق مراقبة مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - توثيق مستندات الرقابة على بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - المخاطر الناشئة من تقنية المعلومات والضوابط حسبما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها؛
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولة الاختبارات فيما يتعلق بطبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات وعن مدى ملاءمة توزيع مسؤوليات الاختبار؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة لتقييم من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقوم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

ان مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سیدرج البيان وتقرير تأكیدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق.

خصائص البيان والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للشركة، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما فيه ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

تتمثل معايير هذه المهمة في أهداف الرقابة استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية و الذي يتم على أساسه قياس أو تقييم تصميم الضوابط وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، بيان مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، فإن ضوابط الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

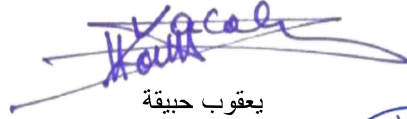
شركة كيو ال ام لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من القانون. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



يعقوب حبيقة

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم. ٢٨٩

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:

مدقق خارجي،

رخصة رقم ١٢٠١٥٣

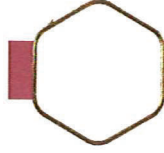


٢٦ فبراير ٢٠٢٥

الدوحة

دولة قطر

ملحق رقم ١: بيان مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.



تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة الشركة و شركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها حسب متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر"). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة لمنع إصدار بيانات فيها أخطاء.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في إما أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معروضة بشكل عادل نظراً لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما يحتوي حساب بيان مالي واحد أو أكثر أو الإفصاحات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهرية. وتعتبر الأخطاء الواردة جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR بهدف توفير ضمان معقول ولكن ليس مطلقاً ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاص بالمجموعة بناءً على المعايير المنصوص عليها في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديوي (COSO). توصي اللجنة COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام المراقبة.

نتيجة لإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات التي حدثت.
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبلغ المناسب.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

غير أنه لا يستطيع أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى تصميمه وتشغيله بشكل جيد، أن يوفر سوى تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً على أن أهداف نظام الرقابة قد تحققت. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتياال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على المصادر، ويجب النظر في ضوابط الرقابة بالتناسب مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

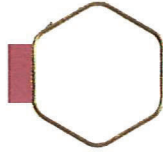
الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وحدات الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية للدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. وتكون هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل وهي تتضمن:





- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. تشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والرصد والمعلومات والاتصالات على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسويات التي تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.
- ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/ أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيئي للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2024 قامت المجموعة بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ و فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالأخذ بعين الاعتبار:

- مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية، مع مراعاة عوامل أخرى مثل مدى أهمية وقابلية بند البيان المالي المعني في إحداث خطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق و فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم غير فعال. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما قد تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تؤكد النتائج.

وقد شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ و فاعلية تشغيل الضوابط ضمن العمليات المختلفة بما في ذلك إيرادات تأمين، ومصروف خدمات التأمين، عقود إعادة التأمين، التكلفة المتعلقة بالموظفين، النقد وما يعادله، الاستثمارات المالية، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، والرقابة على مستوى الكيان). نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ و فاعلية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2024.

السيد فهد محمد السويدي

الرئيس التنفيذي

